أثر الصدمات الخارجية والسياسة المالية على اداء القطاع الفلاحي

دراسة قياسية اقتصادية خلال الفترة 1980–2015

Impact of external shocks and fiscal policy on the performance of the agricultural sector- An economic standard study during the period 1980-2015-

دحماني فاطمة[1]، بوضياف سامية[2]

[1]جامعة الجزائر03،

[2]جامعة البليدة 02,s.boudiaf@univ-blida2.dz

تاريخ الاستلام: 20 /2019/06 تاريخ القبول: 2019/11/01 تاريخ النشر: 2019/12/31

ملخص: يهدف هذا البحث الى تشخيص اداء القطاع الفلاحي الجزائري، من خلال دراسة اهميته في المجمعات الاقتصادية ومكانته في المخططات التنموية ومراحل تطوره ضمن سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادي التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980–2015. كما تطرقت إشكالية هذه المداخلة إلى قياس أثر الصدمات الخارجية والسياسة المالية على الناتج الزراعي الحقيقي، وقد توصلت نتائج الدراسة في جانبها التحليلي إلى وجود أثر مباشر لأسعار البترول على الانتاج القطاع الفلاحي أما في الجانب القياسي فتوصلت النتائج إلى وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة، أما اختبار دوال الاستجابة الدفعية فأوضحت أن هناك أثر متذبذب للصدمات التي تحدث في المتوسط السنوي لأسعار البترول على الانتاج الفلاحي.

الكلمات المفتاحية: انتاج القطاع الفلاحي، المتوسط السنوي لأسعار النفط، حجم التشغيل.

تصنيف JEL : I2، I23

Abstract: *This research aims at diagnosing the performance of the Algerian agricultural sector by studying its importance in economic complexes and its place in the developmental plans and stages of its development within the policies and programs of economic reform that the Algerian economy defined during the period 1980-2015. The results of this study showed that there is a direct effect of oil prices on agricultural production. On the standard side, the results showed a long-term synchronous integration between the variables of the study, the test of the reaction response functions showed that there is a fluctuating effect of shocks in the annual average of oil prices on agricultural production.*

Keywords: *agricultural production, annual average oil prices, operating volume.*

Jel Classification Codes: I2 , I23

المؤلف المرسل: **بوضياف سامية**، s.boudiaf@univ-blida2.dz

مقدمة:

يعتبر القطاع الفلاحي من اهم القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، كما يعد أحد الركائز الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للدول سواء كانت هذه الاخيرة نامية او متطورة، فالفلاحة هي المصدر الاول والاساسي للغذاء، كما انها تستوعب نسب كبيرة من اليد العاملة بالإضافة الى اسهامها في توفير المواد الاولية والوسطية للعديد من الصناعات .، كما يعتبر القطاع الفلاحي مورد مالي مهم من خلال دوره في الصادرات او احلال الواردات من السلع الزراعية المستوردة.

الجزائر كباقي الدول فقد اولت اهمية كبيرة لقطاع الفلاحة من خلال المخصصات المالية خلال برامج التنمية و الانعاش الاقتصادي التي تبنتها خلال الفترة (2000-2014) ،الا انه رغم الجهود المبذولة والاهتمام المتزايد بقضية التنمية الفلاحية وبالرغم من توفر الاراضي الزراعية و الموارد البشرية لا يزال هذا القطاع يعاني من ركود مستمر وعليه اصبح الاقتصاد الجزائري في الوقت الحالي يواجه تحديا غذائيا بالغ الاهمية من ابرز ملامحه قصور انتاجه الغذائي عن تلبية احتياجاته من السلع الغذائية والمحاصيل الزراعية الرئيسية و في مقدمتها الحبوب ،اذ يتوجه الى استيراد هذه الاحتياجات من الخارج وذلك بالاعتماد على موارد النقد الاجنبي و التي مصدرها الرئيسي الصادرات النفطية الامر الذي يشكل تهديدا واضحا لاستقراره. كما ان قصور التنمية الفلاحية في الجزائر وعجزها الواضح في تحقيق الامن الغذائي هو تعرضها الى العديد من الازمات الخارجية والداخلية التي صاحبت خطط التنمية الاقتصادية منذ السبعينيات وحتى وقتنا الحاضر والتي ادت الى اصابة الهياكل الاقتصادية باختلالات انتاجية ناجمة عن تخلف وتدني مستوى الانظمة الاقتصادية وعدم اتباع سياسة فلاحية واضحة المعالم.

مشكلة الدراسة:

يواجه الاقتصاد الجزائري العديد من الصدمات الاقتصادية خلال العقود الاخيرة، والتي تنعكس اثارها بشكل واضح على اداء مختلف القطاعات الاقتصادية، والقطاع الزراعي بصفة خاصة، ويرجع ذلك الى طبيعة العلاقة المتشابكة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية. وتتلخص مشكلة الدراسة الرئيسية في السؤال التالي: **الى اي مدى تؤثر الصدمات الاقتصادية الكلية على اداء القطاع الفلاحي؟**

تهدف الدراسة الى تحليل وقياس أثر بعض الصدمات الاقتصادية الكلية المختلفة التي تحدث في الاسعار العالمية للبترول في اداء القطاع الفلاحي (الناتج الزراعي ـالعمالة الزراعية)

وللإجابة على الاشكالية قمنا بتقسيم الدراسة الى ثلاث مباحث هي:

1- تطور اداء القطاع الزراعي.

2- مساهمة القطاع الزراعي في المجمعات الاقتصادية.

3- دراسة قياسية لأثر الصدمات الاقتصادية على القطاع الزراعي

فترة الدراسة:

تشمل الدراسة الفترة 1980-2015 ويرجع اختيار هذه الفترة الى توافر أكبر ممكن من البيانات، كما انه خلال هذه الفترة عرف الاقتصاد الجزائري عدد من الازمات الاقتصادية الخارجية والداخلية، الامر الذي انعكس بشكل واضح على مستوى للأداء الاقتصادي بصفة عامة والقطاع الفلاحي بصفة خاصة.

1. تطور اداء القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015:

انفقت الحكومات الجزائرية المتعاقبة منذ سنة 1980 مبالغ كبيرة من اجل انعاش القطاع الفلاحي قدرت بحوالي 126.2 مليار دينار [1] وهي المرحلة التي شهدت اعادة هيكلة القطاع الفلاحي حتى سنة 1989،وقد كانت الدولة انتهت من تطبيق قانون المستثمرات الفلاحية (19/87) والذي يعتبر محطة مهمة غيرت مسار منهجية ادارة القطاع الفلاحي نحو الخوصصة، ومع بداية سنة 1989 دخلت الجزائر مرحلة جديدة و تحول تاريخي على جميع الارصدة الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية، غير ان هذا التحول لم يكن بالأمر اليسير، بل تميز بأزمة عميقة ادت الى غياب شبه كلي للمرافق الريفية و حركة واسعة من النزوح الريفي نحو المدن، ومع مطلع سنة 1999 وعودة الاستقرار السياسي و الامني نسبيا شرعت الجزائر في تطبيق و تنفيذ جملة من البرامج التنموية الهامة ابتداءا من سنة 2001،تمثلت هذه الرامج في:

1- برنامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004) بغلاف مالي يقدر ب :525 مليار دينار.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة (2005-2009) بغلاف مالي يقدر ب 4202.7 مليار دينار.

3- البرنامج الحماسي خلال الفترة (2010-2014) بغلاف مالي يقدر ب 21214 مليار دينار.

رمزت هذه البرامج التنموية في مجملها على تحسين المستوى المعيشي للسكان وبعث التشغيل وتوفير الاستقرار واعادة التوازن، وقد حظي قطاع الفلاحة بمكانة مهمة ضمن هذه البرامج.

جدول رقم (01): مكانة القطاع الفلاحي ضمن البرامج التنموية 2001-2014.الوحدة: مليار دينار

المخطط		مخطط الانعاش الاقتصادي[2] (2001-2004)	البرنامج التكميلي لدعم النمو[3] (2005-2009)	البرنامج الحماسي [4] (2010-2014)
اجمالي الاستثمارات		525	4202.7	21214
الفلاحة	القيمة	65.4	300	1000
	النسبة	12.45	7.14	4.71

المصدر: (1) المجلس الاقتصادي الاجتماعي، تقارير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الاول والثاني ،2001، 2010.

(2) الجزائر ،مجلس الامة ،البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 ،ص 6.

(3) الجزائر ،مصالح الوزير الاول، ملحق بيان السياسة العامة ،اكتوبر 2010.

1.2. تطور الانتاج الفلاحي:

جدول رقم (02): تطور الانتاج الفلاحي خلال الفترة 1999-2015 الوحدة مليار دينار

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
انتاج ق الفلاحي	359.7	346.2	412.1	417.2	515.3	580.5	581.6	641.3	708.1
معدل نمو الانتاج الفلاحي	9.7	-3.75	19.03	1.2	23.5	12.65	0.19	10.26	10.41
سنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
انتاج ق الفلاحي	727.4	931.3	1015.3	1183.2	1421.7	1640.0	1771.5	1936.4	
معدل نمو الانتاج الفلاحي	2.7	28.03	9.02	16.53	20.15	15.35	8.01	9.3	

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على إحصائيات ONS لسنة 2016

من خلال الجدول يتضح لنا ان قيم الانتاج الفلاحي اتسمت بالارتفاع النسبي و المحدود على امتداد الفترة (2000-2015) ،اذ بلغت اعلى قيمة له سنة 2015 (1936.4 مليار دينار جزائري) ،كما أن الأوضاع المناخية التي عرفتها الجزائر في هذه الفترة كان لها تأثير مباشر على حجم الإنتاج الفلاحي ترجم عبر الزيادة تارة و الانخفاض تارة أخرى مثل ما حدث سنة 2000 (1.2%)و سنة 2005(0.19%) .كما نلاحظ من خلال الجدول ان الناتج الزراعي عرف نمو متذبذب خلال فترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2008) وعليه البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية لم يأت بالنتائج المرجوة منه، وبداية من سنة 2009 عرف الانتاج الزراعي تطور ايجابي مستمر.

2.2. تطور مؤشر اهم المنتوجات الفلاحية

جدول رقم (02): تطور مؤشر اهم المنتوجات الفلاحية خلال الفترة 2006 –2013.

السنة		2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مؤشر انتاج الماشية	القيمة	**104.09**	**105.5**	**104.58**	**112.15**	**121.38**	**128.98**	**137.52**	**145.18**
	%	-	1.34	0.08-	7.2	8.23	6.26	6.62	5.57
مؤشر انتاج الغذاء	القيمة	**103.01**	**93.26**	**95.96**	**119.29**	**124.89**	**134.44**	**142.12**	**157.54**
	%	-	9.46-	2.89	24.31	4.69	7.46	5.71	10.85
مؤشر انتاج المحاصيل	القيمة	**102.27**	**85.9**	**89.32**	**123.43**	**127.18**	**138.27**	**73..147**	**166.67**
	%	-	16.0-	3.98	38.18	3.03	8.71	47.09-	127.85

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات البتك الدولي لسنة 2017.

الشكل رقم (01): تطور مؤشر اهم المنتوجات الفلاحية خلال الفترة 2006-2013

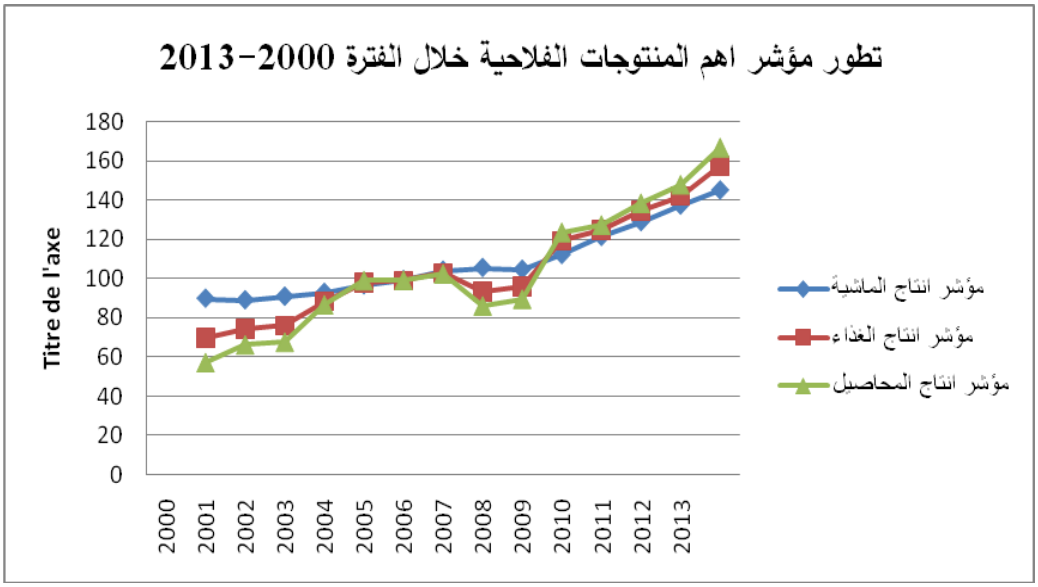

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي لسنة 2017

تشير بيانات البنك الدولي الى تحسن مؤشر انتاج الغذاء بداية من سنة 2008 حيث بلغ الرقم القياسي 95.69 الى 157.45 سنة 2013، كما توضح بيانات في الجدول اعلاه تحسن في نؤشر انتاج الماشية خلال الفترة 2000-2013، الا ان مؤشر انتاج المحاصيل عرف انخفاض كبير سنة 2012 بنسبة 47.09% مقارنة بسنة 2011 .، ثم عاود الارتفاع سنة 2013 بنسبة تفوق 100%، وهذا راجع الى ارتباط انتاج المحاصيل بكميات المطر.

3.2. تطور الاستثمار في القطاع الفلاحي:

جدول رقم (03): تطور الاستثمار في القطاع الفلاحي خلال الفترة 2000-2015

السنة	2012-2002				2015-2002			
	عدد المشاريع		القيمة مليون دينار		عدد المشاريع		القيمة مليون دينار	
المشارع الاستثمارية الفلاحية	491	%2	23657	%1	1218	%2.02	176019	%1.52
المشارع الاستثمارية الصناعية	3445	%11	1569597	%62	9231	%15.32	6503533	%56.20
المشارع الاستثمارية في قطاع الخدمات	2844	%9	328947	%13	6226	10.34	964388	8.33
المشارع الاستثمارية في قطاع النقل	18697	%58	233667	%9	30699	%50.91	1027480	%11.44

المشارع الاستثمارية الاشغال العمومية	5900	%18	226627	%9	11290	18.47	1323698	11.44
اجمالي المشاريع الاستثمارية	32004		2546840		60239		11572213	

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2015.

من خلال الجدول نلاحظ ان حصة الزراعة من الاستثمار منخفضة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الاخرى كالصناعة التي بلغت نسبة الاستثمار فيها خلال الفترة 2002-2015 حوالي 56.20% من قيمة اجمالي الاستثمارات، ويرجع ذلك الى تعرض الاستثمار الزراعي الى مخاطر عالية بالإضافة الى انخفاض العائد وكذلك العجز في تمويل الاستثمارات في هذا القطاع مقارنة ببعض القطاعات كالاتصالات والنقل والصناعة التي تستحوذ على حولي نصف اجمالي عملية التمويل.

3. مساهمة القطاع الزراعي في المجمعات الاقتصادية:

1.3. مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي:

جدول رقم (04): مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي وحجم التشغيل للفترة 2000-2015

السنة	2000	2001	2003	2005	2008	2010	2012	2013	2014	2015
معدل النمو (%)	-3.8	3.0	7.2	5.9	2.4	3.6	3.4	2.8	3.8	3.8
مساهمة القطاع الفلاحي في PIB (%)	8.39	9.74	9.81	7.69	6.58	8.46	8.77	9.84	10.27	11.67
مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل	873	1312	1412	1380	1252	1136	912	1141	899	917
	14.12 %	21.06 %	21.13 %	17.16 %	13.69 %	11.67 %	10.77 %	10.57 %	8.78 %	8.65 %

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات. Ons

رغم الاهمية الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الزراعي، وبالرغم من التطور الذي عرفه في السنوات الاخيرة لا تزال مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ضعيفة مقارنة مع باقي القطاعات الانتاجية، حيث يتضح من خلال الجدول اعلاه تأرجح وزن القطاع الفلاحي ما بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (2000-2015)، اذ بلغ أدنى حدوده عام 2008 بنسبة 6.58% 2008، اما عن اعلى مساهمة فقد جاءت سنة 2015 اذ بلغت مساهمة هذا القطاع 11.67%، وبشكل عام لا تزال نسبة مساهمة القطاع الزراعي محدودة إذا ما قورنت بحجم امكانات هذا القطاع.

ومن خلال استقرار نسب مساهمة الإنتاج الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي ما بين 6.58 %و11.67 %تبين أن القطاع الفلاحي لا يحظى بالأهمية الكافية في نظر السلطات. الا ان اسهام القطاع الزراعي في خلق فرص عمل جديدة خلال هذه الفترة كانت غير مشجعة و تشير اخر التقديرات الى ان نسبة مساهمة القطاع الزراعي لم تتعدي 21%،حيث سجل اعلى نسب له سنة 2001 و سنة 2003 وكان هذا الارتفاع ناتج عن الاصلاحات الزراعية التي منحتها الدولة في هذه الفترة للفلاحين و صغار المستثمرين، اما سنة 2008 شهد معدل التشغيل بهذا القطاع تراجع مرة اخرى ،واستمر هذا التراجع الى غاية سنة 2015 اين وصلت نسبة مساهمته في خلق فرص عمل جديدة حوالي 8.65%،.وفي سنة 2016 بلغ حجم العمالة في القطاع الفلاحي 865 الف عامل اي ما يعادل 7.97% من اجمالي اليد العاملة وهو ما يشير الى ان اغلب العمال بهذا القطاع مؤقتين و يتأثرون بالتقلبات التي يشهدها هذا القطاع من سنة الى اخرى ،وهذا ما يفسر بان سياسات الدولة في تطوير ودعم القطاع مازالت لم تحقق الفعالية الكافية للنهوض به.

2.3. مساهمة القطاع الزراعي في الميزان التجاري.

1.2.3.مساهمة القطاع الزراعي في الصادرات.

جدول رقم (05): مساهمة القطاع الزراعي في الصادرات للفترة 2005-2011 (مليار دينار)

السنة	2005	2007	2008	2009	2010	2011	*2013	*2014
اجمالي الصادرات	3421	41241	5095	3347	4333	5374	5232.5	5066.1
الصادرات الفلاحية	5.02 (0.14)	6.41 (0.01)	.7.450 (0.14)	8.46 (0.02)	24.00 (0.05)	26.04 (0.04)	31.9 (0.06)	26.01 (0.5)

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء،(ons)

(*): الموقع الرسمي بوزارة المالية.http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/155/Taux-de-Change.htm

من خلال الجدول اعلاه يتضح لنا تطور الصادرات الفلاحية حيث ارتفعت قيمتها من 5.02 مليار دينار سنة 2005 الى 26.04 مليار دينار عام 2011، الا انها اتسمت بضعف مساهمتها في الصادرات، حيث لم تتجاوز نسبة 1% خلال الفترة المدروسة.

2.2.3.مساهمة القطاع الزراعي في الواردات

جدول رقم (06): مساهمة القطاع الزراعي في الواردات

السنة	الايرادات النفطية		واردات الاجهزة الفلاحية		واردات المواد الغذائية		واردات القمح		اجمالي الواردات
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	
2000	1173237	74	6395.7	0.4	181777	11.51	60517.2	3.9	1578161
2001	956389	63.5	11983.7	0.07	184024.2	12.22	55263.6	3.67	1505526
2002	942904	58.81	11812.6	0.073	218391.4	13.62	75450.3	4.7	1603188
2003	1284975	65.07	9958.5	0.05	207283.7	10.5	67980.3	3.44	1974466
2004	1485699	66.62	11999.9	0.09	259428.6	19.7	73719.7	0.05	1314399.8
2005	2267836	73.56	11723.1	0.7	253207.8	17.7	75168.8	5.03	1493644.8
2006	2714000	74.56	6968.2	0.44	276026.8	17.9	72421.7	4.64	1558540.8
2007	2711850	73.53	10137.0	0.5	343661.3	17.9	96726.3	0.5	1916829.1
2008	1715400	59.10	11269.7	0.4	507947.5	19.7	206140.2	8.01	2572033.4
2009	1927000	58.83	16926.0	0.6	425967.7	14.9	132980.6	4.65	2854805.3
2010	1501700	48.84	25405.8	0.84	450807.5	15	93137.3	3.1	3011807.6
2011	1529400	44.94	28195.7	0.82	717688.1	20.8	207544.8	6.02	3442501.6
2012	1519040	39.93	25573.6	0.65	699707.6	17.9	-	-	3907071.9
2013	1615900	41.48	40320.7	9.23	760514.7	17.4	168545		4368548.4
2014	1577730	40.17	52990.8	1.12	886659.4	18.8	19101		4719708.3
2015	1722940	37.84	-	-	935885.3	18.01	355628.4	6.84	5193982.92

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات ons لسنة 20016.

نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بالدرجة الاولى حيث نجد ان ما يقارب 60% من اراداته .واصبحت باقي القطاعات ومنها قطاع الفلاحة يعتمد على ايرادات النفط سواء كان باستيراد وسائل الانتاج او المواد الغذائية الجاهزة، وهو ما يعمق من معاناة القطاع الزراعي وتراجعه الى ما نراه اليوم. حيث تشير التقارير الى ان الاقتصاد الجزائري باعتماده على استيراد المنتوجات الغذائية وبنسبة تزيد عن 18% حيث عرفت قيمة الواردات من المواد الغذائية تزايدا مستمرا خلال الفترة 2000-2015، ويعتبر القمح من اهم السلع المستوردة حيث بلغت نسبتها حوالي 6% من اجمالي الواردات. كما نلاحظ من خلال الجدول ان واردات الاجهزة الفلاحية لا تتعدى نسبتها 1%.

الا انه يمكن ارجاع ارتفاع الواردات الغذائية الى التقلبات الكبيرة للأسعار العالمية في المواد الغذائية حيث ساهمت في ارتفاع قيمه الواردات وخاصة منها الغذائية خلال السنوات الاخيرة، فقد شهد العالم وخاصة خلال الاعوام 2008، 2010، 2011 ارتفاع في اسعار اهم المواد الغذائية والذي كان له أثر سلبي على الامن الغذائي لعدد كبير من الدول المستوردة للمواد الزراعية.

4. تحليل أثر قياس الصدمات الكلية على اداء القطاع الفلاحي.

1.4. تعريف متغيرات الدراسة: تتمثل متغيرات الدراسة في:

- **Piba** : الناتج الحقيقي في قطاع الزراعة.
- **Fp** : المتوسط السنوي للأسعار العالمية للنفط الخام.
- **Emp** : حجم التشغيل بقطاع الفلاحة.

2.4. دراسة استقرارية السلاسل:

الهدف من اختبار الاستقرارية هو فحص خواص السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من اجل تحديد رتبة (درجة) تكامل متغيرات الدراسة.

➢ **التمثيل البياني للسلاسل الزمنية:**

الشكل (02): التمثيل البياني للسلاسل الزمنية

الناتج الزراعي	المتوسط السنوي لأسعار النفط
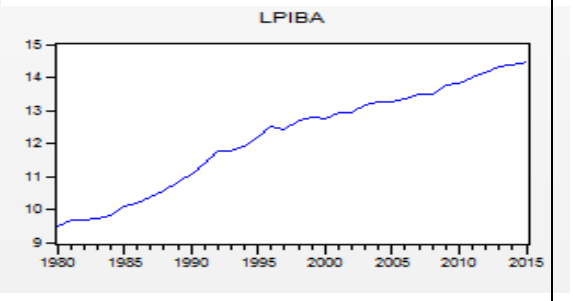	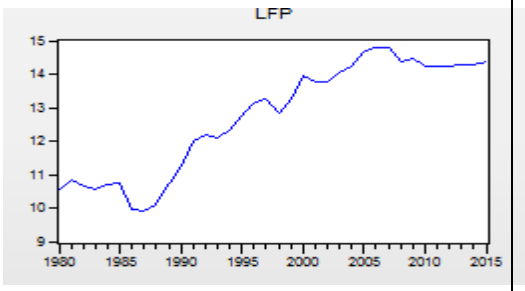
عدد العمال في قطاع الفلاحة	من خلال التمثيل البياني لسلاسل الزمنية نلاحظ انها

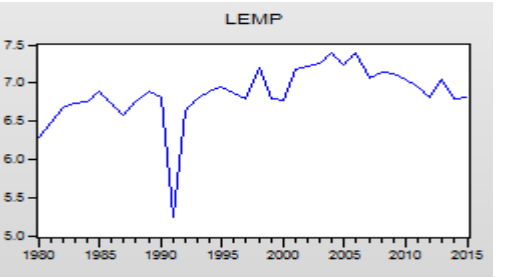	تحتوي على اتجاه عام لأنها لا تتذبذب حول وسط حسابي ثابت.

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS09

اختبارات جذور الوحدة لمتغيرات الدراسة:

نتائج اختبار ديكي–فولر لمتغيرات الدراسة عند المستوى.

جدول رقم(07): نتائج اختبار ديكي–فولر لمتغيرات الدراسة عند المستوى.

المتغيرة	درجة التأخير(P)	النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة (5%)
LPIBA	0	ثابت واتجاه(3)	-1.20	-3.54
	0	ثابت فقط (2)	-1.22	-2.94
	0	بدون ثابت(1)	6.58	-1.95
LFP	0	ثابت واتجاه(3)	-1.21	-3.54
	0	ثابت فقط (2)	-0.19	-2.94
	0	بدون ثابت(1)	1.84	-1.95
LEMP	0	ثابت واتجاه(3)	-4.40	-3.54
	0	ثابت فقط (2)	-3.94	-2.94
	0	بدون ثابت(1)	0.04	-1.95

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS09

من خلال النتائج الموضحة في الجدول اعلاه نستنتج ان السلاسل الزمنية قيد الدراسة غير مستقرة عند المستوى وتحتوي على جذر وحدوي، ولإزالة مركبة الاتجاه العام نقوم بحساب الفروقات من الدرجة الاولى.

نتائج اختبار ديكي–للفروقات الاولى (DLPIBA،DLFP، DLEMP):

جدول رقم (08): نتائج اختبار ديكي–للفروقات الاولى (DLPIBA،DLFP، DLEMP)

المتغيرة	النموذج المقدر	درجة التأخير	الارتباط الذاتي	معلمات الانحدار	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	القرار

DLPIBA	ثابت واتجاه(3)	P=0	لا يوجد	δ	-1.12	-6.33 (0.00)	-6.33	-3.54	النّموذج غير ملائم بسبب عدم معنويّة الاتجاه العام.
				λ	0.19	3.57 (0.01)			
				φ	-0.002	-0.95 (0.34)			
	ثابت فقط(2)	P=0	لا يوجد	δ	-1.09	-6.27 (0.00)	-6.27	-2.95	النّموذج غير ملائم بسبب عدم معنويّة الثابت
				λ	0.15	1.02 (0.07)			
	بدون ثابت (1)	P=0	لا يوجد	δ	-0.46	-3.23 (0.002)	-3.23	-1.95	السلسلة dfp مستقرة
DLFP	ثابت واتجاه(3)	P=0	لا يوجد	δ	-0.78	-4.48 (0.001)	-4.48	-3.54	النّموذج غير ملائم بسبب عدم معنويّة الاتجاه العام.
				λ	0.10	0.85 (0.405)			
				φ	-0.001	-0.24 (0.819)			
	ثابت فقط(2)	P=0	لا يوجد	δ	-0.77	-4.45 (0.001)	-4.54	-2.95	النّموذج غير ملائم بسبب عدم معنويّة الثابت
				λ	0.07	1.35 (0.189)			
	بدون ثابت (1)	P=0	لا يوجد	δ	-0.70	-4.28 (0.000)	-4.28	-1.95	السلسلة dfp مستقرة
DLEMP	ثابت واتجاه(3)	P=0	لا يوجد	δ	-1.40	-8.53 (0.000)	-8.53	-3.54	النّموذج غير ملائم بسبب عدم معنويّة الاتجاه العام.
				λ	0.08	0.60 (0.54)			
				φ	0.003	-0.59 (0.57)			
	ثابت فقط(2)	P=0	لا يوجد	δ	-1.39	-8.60 (0.000)	-8.60	-2.95	النّموذج غير ملائم بسبب عدم معنويّة الثابت
				λ	0.01	0.24 (0.80)			
	بدون ثابت (1)	P=0	لا يوجد	δ	-1.39	-8.73 (0.000)	-8.73	-1.95	السلسلة dfp مستقرة

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.09.

T^*: قيمة ستيودنت المحسوبة.

ان السلاسل الزمنية (LPIBA،LFP ، LEMP) غير مستقرة عند المستوى، لكنها مستقرة بالفرق الاول عند جميع المستويات مما يدل على ان السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة (1) خلال الفترة الزمنية 1980-2015.

➢ اختبار التكامل المشترك Cointegration test

جدول رقم (09): اختبار التكامل المشترك.

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.457343	30.96754	29.79707	0.0365
At most 1	0.243563	10.18409	15.49471	0.2668
At most 2	0.020189	0.693461	3.841466	0.4050

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: مخرجات EVIEWS 09.

يوضح الجدول اعلاه نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن حيث نلاحظ ان قيمة الاثر (TRACE) المحسوبة تساوي 30.96 أكبر من القيمة الجدولية التي تساوي 29.79 عند مستوى معنوية 5% ومنه نرفض الفرضيّة الصّفريّة "لا توجد أية علاقة تكامل متزامن بين المتغيّرات المدروسة" عند مستوى معنويّة قدره "5%" وفي المقابل نقبل فرضيّة الصفرية وجود علاقة تكامل متزامن وحيدة حيث: $TR(1) = 10.18 < t_{Tab}^{0,05} = 15.49$.

➢ تحديد الابطاء المثلى

لتحديد عدد فترات الابطاء المثلى في نموذج (VAR) على اساس أصغر قيمة يأخذ بها معيار (Akaike)، (Schwarz)، وكانت النتائج كما مشار اليها في الجدول التالي:

جدول رقم (10): تحديد الابطاء المثلى.

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-90.71769	NA	0.058794	5.679860	5.815906	5.725635
1	15.35219	186.4259*	0.000164*	-0.203163*	0.341021*	-0.020062*
2	21.58087	9.814883	0.000198	-0.035204	0.917119	0.285224
3	28.07184	9.048022	0.000239	0.116858	1.477320	0.574612

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

بلغت عدد فترات الابطاء في هذا النموذج بحوالي فترة واحدة بمعنى ان صدمات تصل الى سنة كحد اقصى.

ويعكس الشكل الموالي ان نموذج VAR المقدر يحقق شرط الاستقرارية، اذ ان جميع المعاملات أصغر من الواحد، وجميع الجذور تقع داخل دائرة واحدة، مما يعني ان النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء او عدم ثبات التباين.

الشكل رقم (03): استقرار النموذج

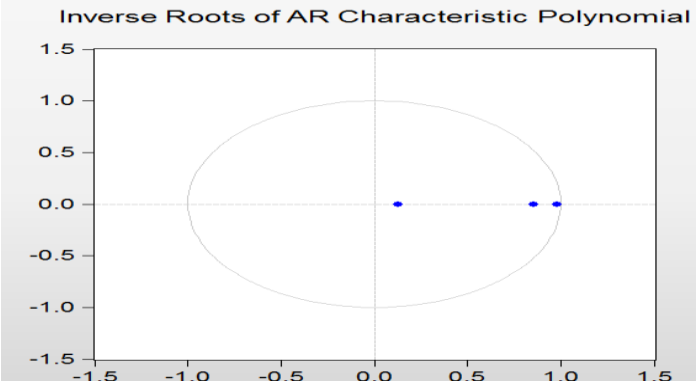

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 04/26/17 Time: 04:06
Sample: 1980 2015
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LFP does not Granger Cause LPIBA	35	4.20035	0.0487
LPIBA does not Granger Cause LFP		1.61053	0.2136
LEMP does not Granger Cause LPIBA	35	0.21124	0.6489
LPIBA does not Granger Cause LEMP		6.67869	0.0145
LEMP does not Granger Cause LFP	35	2.99220	0.0933
LFP does not Granger Cause LEMP		3.50904	0.0702

- **اختبار السببية:**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أولى النتائج الملفتة للنظر هي تلك التي تقر بوجود علاقة سببية حسب مفهوم Granger-تتجه من المتوسط السنوي لأسعار البترول نحو متغيرة الانتاج الزراعي، وذلك عند مستوى معنوية قدره (5%) مما يعني أنه هناك احتمال قدره (95%) لكون تغيرات في الاسعار

البترول تسبق التغيرات التي تحدث في هذه المتغيرة، في المقابل أكدت النتائج بوجود علاقة سببية من الناتج الزراعي نحو متغيرة التشغيل.

- **تحليل دوال الصدمة:**

تم تقدير دوال رد الفعل او الاستجابة من خلال نموذج VARلقياس وتحليل مدى تأثر اداء القطاع الفلاحي بالصدمات المختلفة في المتغيرات (اسعار البترول وحجم التشغيل) والمدى الزمني الذي تستغرقه حتى يتلاشى أثرها وذلك خلال فترة زمنية تتراوح بين سنة وعشر سنوات الامر الذي يعكس التفرقة بين الاجلين القصير ة الطويل.

الشكل رقم (04): تحليل دوال الصدمة للمتغيرة fp

Response of DLPIBA:

Period	DLPIBA	DLFP
1	0.118404	0.000000
2	-0.006067	0.023382
3	0.001880	-0.008411
4	-0.000524	0.003777
5	0.000245	-0.001480
6	-9.35E-05	0.000615
7	3.93E-05	-0.000249
8	-1.58E-05	0.000102
9	6.49E-06	-4.15E-05
10	-2.64E-06	1.69E-05

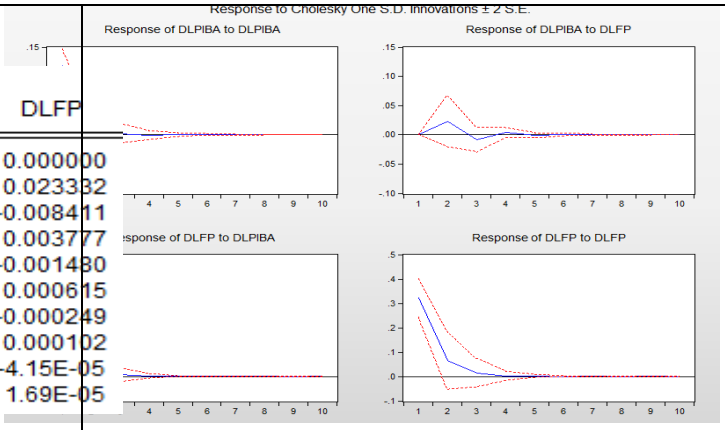

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 09.

من خلال الشكل السابق استجابة الانتاج الزراعي لصدمة مفاجئة بمقدار وحدة واحدة في المتغير (fp) سوف لا يكون له تأثير في السنة الاولى، الا ان تأثيره يبدا موجب في السنة الثانية وبمقدار (0.02)، وفي السنة الثالثة يكون تأثيره سالب وبمقدار (0.008)، ويستمر بهذا التذبذب حتى السنة الاخيرة.

الشكل رقم (05) :: تحليل دوال الصدمة للمتغيرة emp

Response of DLPIBA:

Period	DLPIBA	DLEMP
1	0.118404	0.000000
2	-0.006067	-0.032735
3	0.001880	0.014248
4	-0.000524	-0.005934
5	0.000245	0.002409
6	-9.35E-05	-0.000985
7	3.93E-05	0.000401
8	-1.58E-05	-0.000164
9	6.49E-06	6.68E-05
10	-2.64E-06	-2.72E-05

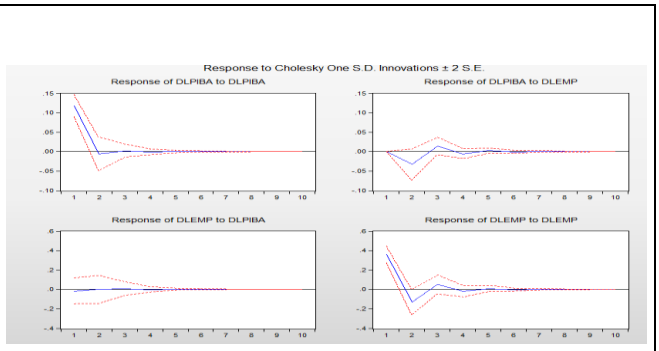

من خلال الشكل السابق استجابة الانتاج الزراعي لصدمة مفاجئة بمقدار وحدة واحدة في المتغير (emp) سوف لا يكون له تأثير في السنة الاولى، الا ان تأثيره يبدا سالب في السنة الثانية وبمقدار (0.03)، وفي السنة الثالثة يكون تأثيره موجب وبمقدار (0.01)، ويستمر بهذا التذبذب حتى السنة الاخيرة.

5. الخاتمة:

لقد كان هدفنا من وراء هذه المداخلة هو تحليل ودراسة الأثر التي يمكن أن يخلّفه الانخفاض الراهن لأسعار النفط في الأسواق العالمية في متغيرة الانتاج الفلاحي في الجزائر بالاعتماد على نماذج تصحيح الخطأ " ECM " وذلك انطلاقا من معرفة مسبقة بوضعية وهيكل الاقتصاد الجزائري الذي يحتل فيه قطاع النفط مكانة أساسية بصفته القطاع المهيمن على التجارة الخارجية الجزائرية من جانب الصادرات، وباعتباره المصدر الأساسي للعملة الصعبة، وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- ضعف تمويل القطاع الفلاحي وبالتالي ضعف تكوين رأس المال الفلاحي مما يتطلب زيادته بهدف تطوير هذا القطاع، وذلك لأن القطاع الزراعي سيساعد في تطوير القطاعات الأخرى، وخاصة القطاعات الصناعية التي تعتمد على الزراعة كأساس لعملها من المواد الزراعية وليس العكس. أي بمعنى آخر لا يمكن تطوير القطاعات الأخرى بدون تطوير القطاع الفلاحي.

– قلة نسبة الاستثمار في القطاع الزراعي، سواءً كان الاستثمار الوطني أو الأجنبي، ففيما يتعلق بالاستثمار الوطني لا يمكن تركه للقطاع الخاص بشكل مطلق، إذ يجب أن تتبنى الدولة الاستثمار في مجالات البنى التحتية التي لا يمكن للقطاع الخاص الدخول بها، وإشراك القطاع الخاص في الدخول في المشاريع الاستثمارية ذات المردود الاقتصادي والتي تحقق له الأرباح في المشاريع ذات المردود السريع.

– على الرغم من توفر الإمكانيات المادية في الجزائر، إلا إنه يجب أن يرافق ذلك توفر المعرفة واستخدام التقنيات الحديثة في الزراعة، وذلك لأن الإمكانيات المادية وحدها لا تحقق أي تنمية زراعية في أي بلد، فالإمكانيات المادية والتقنيات يعتبر أحدهما مكملاً للآخر.

– نتائج اختبارات السّببية – حسب مفهوم Granger –كشفت عن تأثيرات قوية من طرف أسعار النفط على انتاج الفلاحي في الجزائر

– كما أن نتائج تحليل دوال الاستجابة الدفعية أسفرت عن وجود استجابات متذبذبة من طرف متغيرة الانتاج الفلاحي المعنية تجاه صدمات أسعار النفط، حيث أبانت هذه النتائج عن وجود علاقة عكسية تارة وايجابية مرة اخرى.

مقترحات لتنمية القطاع الزراعي في الجزائر:

لتنمية القطاع الزراعي في الجزائر، نرى الآتي:

1- رفع من مستويات الاستثمارات الوطنية المخصصة للقطاع الزراعي، مع تشجيع الاستثمار الأجنبي شريطة توفر الأجواء المناسبة لهذا الاستثمار مع مراعاة المجالات التي يتم الاستثمار فيها.

2- زيادة الاهتمام بمرافق البنى التحتية الأساسية الزراعية، أضف إلى ذلك الخدمات الزراعية وتطوير الواقع الريفي.

3- الاهتمام بالمؤسسات والمعاهد العلمية وزيادة الإنفاق في الجوانب المتعلقة بتطوير التكنولوجيا الحالية وتشجيع البحث العلمي من خلال تحديث المناهج الدراسية وبما يتماشى مع التطور العلمي في دول العالم.

4- استخدام سياسة حماية المنتجات الزراعية المحلية من المنافسة الأجنبية في مجال أسعار بيع المنتجات للمستهلكين، حيث تم إدخال سلع زراعية إلى الجزائر من مصادر دول مختلفة تباع في الأسواق المحلية بأسعار أقل من أسعار مثيلاتها المنتجة محلياً، وذلك على أقل تقدير في السنوات القادمة، ريثما تتحسن كفاءة المنتج والاقتصاد الجزائري.

5- الاهتمام بتصنيع المنتجات الزراعية في حالة حدوث فائض في الإنتاج الزراعي.

6-التركيز على التدريب النوعي للعاملين مما يزيد من خبرتهم وكفاءتهم في أداء أعمالهم وكيفية التعامل مع الفلاحين.

7-التشجيع على استثمار الطاقات الشابة الزراعية من خريجي كليات الزراعة والطب البيطري في شركات الصناعات الغذائية والإنتاج الحيواني.

8-تشجيع القطاع الخاص من خلال تصنيع بعض المستلزمات الزراعية مما يساعد على تشغيل الأيدي العاملة والتقليل من الاعتماد على الاستيراد.

6. المراجع:

- بيانات البنك المركزي لسنة 2017.
- الجزائر، مجلس الامة، البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009.
- الجزائر، مصالح الوزير الاول، ملحق بيان السياسة العامة، اكتوبر 2010.
- الديوان الوطني للإحصائيات، حصيلة انجازات 2011.
- المجلس الاقتصادي الاجتماعي تقارير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الاول والثاني،2001.
- المجلس الاقتصادي الاجتماعي تقارير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الاول والثاني2010.
- محمد امين لزعر، التنمية في القطاع الزراعي والامن الغذائي العربي، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 121، جانفي 2015، ص9.
- الموقع الرسمي لوزارة المالية
- http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/155/Taux-de-Change.htm
- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد (من خلال حالة الجزائر)، ديوان المطبوعات الجامعية،2010.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بيانات التصريح بالاستثمار.2015.